



رئيس  
مصلحة الضرائب المصرية

كتاب دوري  
رقم (١٩) لسنة ٢٠١٧

بشأن

## المعالجة الضريبية لإعانت التصدير التي تمنحها الدولة للمصدرين

نظراً لما لوحظ في الأونة الأخيرة من اختلاف المعالجة الضريبية بين المأموريات وكذلك بعض قطاعات مكافحة التهرب الضريبي بشأن ما يحصل عليه المصدرون من إعانت تصدير من الدولة حيث ذهب البعض إلى إخضاع هذه المبالغ للضريبة بصفتها وعاءً مستقلاً، وحيث سبق أن أصدرت المصلحة كتابها الدوري رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٩ فيما يخص المعالجة الضريبية لهذا البند وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

وحرصاً من المصلحة في توحيد المعالجة الضريبية لإعانت التصدير بما يدعم جسور الثقة بين المصلحة وكافة المصدرين في ضوء أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

وحيث أن المبالغ المدفوعة لدعم الصادرات لا تعود أن تكون سوى إيراداً مدفوعاً من الدولة لإعانة المصدرين سواء كان لجبر ضرر أو زيادة القدرة التنافسية للمصدرين لذا فلا يصح بحال توصيفها على أنها وعاءً مستقل لربح محقق للمنشأة بخلاف وعاء ضريبة الدخل الخاص بالمنشأة أو أن يتم المحاسبة عنها بنسب مجمل أو صافي ربح بصفة مستقلة.

### لذا تنتهي المصلحة على كافة الوحدات التابعة ( ضرائب عامة ) ضرورة مراعاه ما يلى:-

تعد المبالغ المدفوعة لدعم الصادرات [إعانة التصدير] عنصر من عناصر الإيرادات الأخرى التي تضاف إلى مجمل الربح بمقاييس الدخل وذلك بالنسبة للحالات الدفترية وتضاف إلى صافي الربح / الخسارة بالنسبة للحالات التقديرية.

وعلي السادة رؤساء القطاعات و المنشآت الضريبية ورؤساء المأموريات تنفيذ هذا الكتاب بكل دقة وعلى الإدارات المركزية للتوجيه والرقابة متابعة التنفيذ.

والله ولى التوفيق

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

عماد ناهض حسين

صدر في : ٢٠١٧/٣/٤  
مهمة/كتاب، رئيس مصلحة الضرائب اب-ج إنجلش